ثابت الاعتقاد كالجنس شامل لجميع انواع التصديقات ويخرج بالفصل
الاول الظن وبالثاني الجهل المركب وبالثالث اعتقاد المصيب الحاصل
بلا برهان وهذا الحد ليس بجامع لخروج علم الله تعالى عنه فان الاعتقاد
مختص بالعلم الحادث ولخروج التصور عنه لعدم اندراجه في الاعتقاد ايضا
مع انه علم بقولنا علمت حقيقة الانسان ومعنى المثلث والاولى في تحديده ان يقال
ادراك يتجلى به المدرك بفتح الراء للمدرك بكسرها فالادراك جنس شامل
للتصورات والتصديقات والتجلي الانكشاف التام الذي لا اشتباه فيه فيتناول
الموجود والمعدوم ممكنة ومستحيلة والمفرد والمركب والكلي والجزئي
ويخرج عنه ما عدا العلم من تصور او تصديق سواء كان مطابقا او غير
مطابق الا انه يرد ادراكات الحواس الظاهرة لدخولها في الحد وليست من العلم
على ما هو الحق فلا يطرد واما الاشعري فادراك الحواس الظاهرة عنده من
العلم فيطرد عنده فان اريد اخراجه زيد لفظ المعنى فيقال ادراك يتجلى
به المعنى المدرك للمدرك فيطرد حينئذ لان المراد بالمعنى ما يقابل العين
اي ما يدرك باحدى الحواس الخمس فيشمل الكلي والجزئي **فان قيل**
الادراك مجاز عن العلم لان معناه الحقيقي اللحوق والوصول والمجاز مهجور
في التعريفات اجيب باشتهاره فان قيل يلزم تعريف الشيء بنفسه لان
المعنى المجازي هو العلم اجيب بان اشتهاره في المعنى الاعم الذي هو
جنس للاخص المعرف اوبقا لصفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به ومعناه انه
صفة ينكشف بها لمن هي له ما من شانه ان يذكر انكشافا تاما لا اشتباه فيه وهو
فيما يتناوله ويخرج عنه كالذي قبله ولا يرد على طرده ادراك الحواس الظاهرة
لانه يتبادر ان المذكور ما يتجلى فيه اي يتجلى به المذكور من حيث هو مذكور وانكشاف
الاعيان من هذه الحيثية انكشاف المعاني اذ لا سبيل الى ادراك الاعيان
الخارجية سوى الحواس الظاهرة سواء كان المذكور من الذكر وهو فعل القلب
او الذكر وهو فعل اللسان فامل والعلم بالثاني اي المعنى الاعم كذلك يعني
ان الخلاف في تحديده كالخلاف فيه بالمعنى الاخص وهو لطائفة المعنى اذ الاشهر
تعريفه الصورة الحاصلة من الشيء في العقل او عنده **اعلم** ان العلم ليس حاصلا
قبل حصول الصورة في الذهن بديهة واتفاقا وحاصل عنده بديهة واتفاقا والحاصل

معه امور ثلاثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن لها واضافة حاصلة بين العالم
والمعلوم فذهب بعض الى ان العلم هو الاول فيكون من مقوله الكيف وبعض
الى انه الثاني فيكون من مقوله الانفعال وبعض الى انه الثالث فيكون من مقوله
الاضافة والتعريف مبني على الاول وهو مبني على القول بالوجود الذهني وليس
هذا موضع الكلام فيه والتعريف شامل للصورة المطابقة وغيرها والكليات
والجزئيات لقولنا في العقل او عنده وكلمة او لبيان نوعي المعرف فلا تخل بالحد
انما تخل به لو كانت للتشكيك لمنافاته التعريف وهذا بناء على ان مدرك الكليات
والجزئيات المجردة هو العقل ومدرك الجزئيات المادية هو القوى الجسمانية
وهو راي محققي الحكماء ووجه بناء الحد على رايهم كون اطلاق لفظ العلم
على هذا المعنى الاعم واقعا على اصطلاحهم وفيه مع ذلك ان العقل ان اريد
به المشهور من اصطلاحهم وهو انه جوهر مجرد غير متعلق بالبدن خرج علم الله
سبحانه وعلم الانسان وان اريد به النفس وهي عندهم جوهر متعلق بالبدن لم
يشمل علمه تعالى وفيه ايضا انه يخرج عنه العلم بالمستحيل فانه ليس شيئا اتفاقا
والقول بان العلم لا يتعلق به مكابرة لبديهة العقل فان كل عاقل يجد من نفسه
الحكم باستحالة اجتماع الضدين والنقيضين بل العلم مطلق المعدوم على القول
بانه لا يسمى شيئا وقد يعتذر عن هذا بان المستحيل والمعدوم يسمى شيئا لغة
فلا يخرج العلم بهما عن التعريف ولو عرف بما يحصل من المعنى المدرك بفتح الراء للمدرك
بكسرها لسلم عما ورد على تعريف الحكماء مع العناية في اصلاحه فان كان
العلم بهذا المعنى اذعانا بنسبة اي اعتقادا للنسبة اي فالعلم تصديق فالتصديق
نفس الحكم دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين كما هو راي الرازي وفيه
اشارة الى ان متعلق الحكم هو النسبة الحكمية لا وقوعها او لا وقوعها والا يكن اذعانا
بنسبة فتصور سواء عدم كونه ادراكا للنسبة كتصور الاطراف او كان ادراكا
لها لا على وجه الاذعان اما بان لا تقبله كالنسب التقييدية والانشائية او بان
تقبله لكن لم يقع كالنسب المشكوك فيه والموهومة وكل واحد منهما اي من التصور والتصديق
بعضه ضروري لا يحتاج في تحصيله الى نظر وبعضه نظري يحتاج في تحصيله
الى النظر وهذه القسمة بديهية لا يحتاج فيها الى تجشم الاستدلال كما ارتكبه اقوام
وذلك انا اذا رجعنا الى وجداننا وجدنا من التصورات ما هو حاصل لنا بلا نظر

وجدنا

Copyright © King Saud University